مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015 - 2030

جمهورية مصر العربية، 29 نوفمبر - 1 ديسمبر 2015

15 الحياة في البرّ

حماية النظم الإيكولوجية البرّية
وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام،
وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر،
ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

إعداد:

الدكتورة/ فداء حداد

مديرة برنامج المناطق الجافة وسبل العيش والنوع الاجتماعي

منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

UN WOMEN

League of Arab States

UNDP
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

جـــــــــدول المحتويـــــــات

خلفيـــــــة عامـــــة: 3

تأثير الهدف الإنمائي الخامس عشر على وضع المرأة العربية: 4

التحديـــات التـــتي تواجـــه المرأة العربيـــتة في إطـــار الهـــدف: 5

أهم الفرص المتاحـــة أمـــام المرأة العربيـــة في إطـــار الهدف الخامس عشـــر: 6

آليـــات القيـــاس والمتابعـــة المقترحـــة لتحقيق المســـاواة بين الجنسين وتمكين المـــرأة العربيـــة في إطـــار الهـــدف الخامس عشر: 7

التوصيات لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة العربية في إطار الهدف الخامس عشر: 12

الحكومات: 12

منظمات المجتمع المدني: 13

الآليات الوطنية المعنية بالمرأة: 13

المـــــراجـــع 15

خلفيـــــــة عامـــــة:

إن مفهوم الامن البيئي يعتبر احد أهم التحديات الهامة التي تواجه المنطقة العربية فالسعي نحو الرقي بالانسان وصون الطبيعة من اجل تحقيق تنمية مستدامة في علاقته بالموارد التي يمتلكها والبيئة التي يعيش فيها لا بد ان تقترن بتوخي العدالة الاجتماعية والتي تضمن حماية حقوق الافراد (رجالًا ونساءاً) والتعبير عن آرائهم واتاحة الفرصة لهم للمشاركة في ادارة مصادرهم الطبيعية والمحافظة عليها.

تُجمِّع الدراسات البيئية حول المنطقة العربية ان التصحر والجفاف من أخطر المشاكل التي تواجه المنطقة. حيث تعتبر أحد المائة والخمسون بلداً في العالم التي تواجه مشاكل التصحر وهذا الرقم يشمل معظم البلدان العربية. ويقع حوالي ثلث الاراضي الصحراوية في العالم ضمن البلدان العربية وتشكل تقريبا 90% من المساحة الاجمالية للعالم العربي[1] والذي تتصف الاراضي الجافة ببيئة قاسية ونظم ايكولوجية هشة بالاضافة إلى محدودية الموارد المائية والاراضي الصالحة للزراعة. ولعل تقلص الموارد الطبيعية في العالم العربي بسبب مشاكل التدهور والتصحر تؤثر وبشكل كبير في فقدان خصوبة الاراضي والتغيرات في الملوحة، ومخاطر التلوث وفقدان الغابات ونطاق مساحات الاراضي والانخفاض في انتاجية الغطاء النباتي و الاعلاف واللحوم حيث اشارت دراسات التقييم العالمي لتدهور التربة التي يتسبب فيها الانسان (GLOSAD) الا ان نسبة تدهور الاراضي في دول غرب آسيا على سبيل المثال تشكل 16% من معدل الاراضي المتدهورة في العالم. اما تحليل برنامج الامم المتحدة[2] للبيئة إلى ان تدهور الاراضي في دول الجزيرة العربية من المستوى الحاد يشكل ما نسبته 19,9% من معدل الاراضي المتدهورة في الجزيرة مقارنة ب 14,7%في دول المشرق و 11,6% في دول غرب آسيا. أما الغابات فتشكل 6,6% من مساحة الدول العربية حيث تضم السودان الجزء الأكبر تليه الجزائر والصومال والمغرب وهذا يعتبر اهم مؤشر لتدهور مستوى المعيشة للسكان في المنطقة العربية وبالاخص في المناطق الريفية والتي تعاني من ضعف العدالة في توافر الخدمات الملائمة مما أحدث فقراً مدقعاً كما هو الحال في الدول العربية والتي تقع ضمن القارة الافريقية.

وقد شددت اتفاقيات الامم المتحدة لمكافحة التصحر والتنوع البيولوجي الى الدور الهام الذي تلعبه النساء في المناطق التي تعاني من التصحر والجفاف وخاصة في المناطق الريفية من الدول النامية وإلى أهمية ضمان المشاركة الفاعلة للنساء والرجال في كافة المستويات ببرامج مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف والحفاظ على التنوع الحيوي.

[1] Estimating Desertification in the Arab World using GIS Approach-IDOSI publication 2011
[2] UNEP,2002,Global Environment outlook3

تأثير الهدف الإنمائي الخامس عشر على وضع المرأة العربية:

لقد بينت جميع تقارير الدول العربية المقدمة لهيئة الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وهيئة التنوع الحيوي ان الدول العربية تبذل جهودا كبيرة لمواجهة ظاهرة التصحر وفقدان التنوع الحيوي سواءاً من خلال المصادقة على الاتفاقيات المعنية أو وضع خططاً وطنية لتنفيذها وسنّ التشريعات والقوانين للحد من تدهور الموارد وخصوصاً تناقص مساحات الغابات حيث بينت دراسة المنظمة العربية للتنمية الزراعية في عام 2007 الا ان ظاهرة قطع الغابات مستمرة لأغراض الحصول على الوقود والأخشاب وزراعة مناطق الغابات وبمعدل سنوي يتراوح ما بين 0.8%-2.4% مما أدى الى تناقص الغابات الى نحو 4% من المساحة الاجمالية للمنطقة وفقاً لإحصائيات عام 2000.

وعادة ما تكون النساء هنّ اقل قدرة على التعامل مع تأثيرات تدهور الأراضي والتصحر عند عدم الحصول الآمن والسيطرة على ادارة الموارد الطبيعية (الأراضي، المياه، المواشي، الاشجار) وغالباً ما تحتاج التدابير المتعلقة بمكافحة التصحر عدداً كبيراً من الأيدي العاملة مما يزيد من التوقعات بأن تساهم النساء في جهود المحافظة على التربة والماء من خلال العمل بلا أجر في المنزل والمجتمع. فالنساء الريفيات في معظم الدول العربية وبالأخص في دول القارة الإفريقية يجمعن منتجات الغابات لاستخدامها في الطعام، الأدوية أو اطعام الحيوانات وبالتالي سيكون لانخفاض حجم أو اختفاء هذه المنتجات تأثيراً سلبياً على رفاهية ونوعية حياتهن وحياة اسرهن وبالأخص فقدان النباتات الطبية التي تستخدمها معظم النساء كعلاج تقليدي لبعض الأمراض.

وقد بينت دراسات تحقيق أهداف الألفية[3] إلى أن نسبة خدمات المياه والصرف الصحي للمناطق الريفية أقل من الحضرية وبنسب متفاوتة فعلى سبيل المثال في العراق 67% في الريف بينما 93% في الحضر أما اليمن 47% في الأرياف. ومع تفاقم تدهور الاراضي والتنوع الحيوي يؤدي إلى اضطرار النساء للعمل أكثر لتأمين موارد المياه والأرض مما يقلل من فرصة اتاحة الوقت لهنّ للحصول على الدخل والتعليم أو تأمين رعاية لعائلاتهن وفي أرقام الاسكو للمرأة (2013-2014) لوحظ الفرق بين سكان الحضر والريف الذين يستخدمون أنواع الوقود الصلبة حيث كانت السودان أعلى نسبة 76% في الحضر و87% في الأرياف بينما اليمن 12% في الحضر إلى 51% في الأرياف وهذا يعتبر مؤشراً إلى انخفاض موارد الغابات التي تستخدمها النساء مما يفاقم أعباءهن اليومية كذلك.

إن فقدان أو انخفاض الانواع المحلية من النباتات التي تستخدمها النساء في الأمن الغذائي لأسرهن يجعلهن اكثر عرضة للإصابة بمشاكل التغذية بسبب الأمور المادية والإجتماعية والنوع الاجتماعي والمسائل الثقافية مثل الحمل والرضاعة والتوزيع المتساوي للغذاء داخل الأسر، وعليه فإن محور تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي هو شرطاً اساسياً لتحقيق الهدف الخامس عشر وبذات الوقت ادماج النساء وتمكينهن والاستفادة من معارفهن

[3] UNITED Nations statistics Division,MDG,Last updated July 2011

المحلية في الحد من التصحر وبالتالي تخفيف الأعباء على اسرهن مما قد يتيح لهن فرصة الانخراط في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية والتعادل في تدهورها.

التحديـــات التـــتي تواجـــه المرأة العربيـــتة في إطـــار الهـــدف:

ان زيادة النمو السكاني وتزايد الطلبات من الأغذية والهجرة في المنطقة العربية يعتبر اهم تحدٍ يواجه تحقيق الهدف الخامس عشر عامة. حيث بلغ 369 مليون نسمة في 2005[4] عدد سكان المنطقة العربية بعد ان كان 77 مليون في الخمسينيات من القرن الماضي. وبذلك تكون المنطقة قد شكلت معدل نمو سكاني قدره 2,3% وهو من اعلى معدلات النمو السكاني في العالم . وتشكل النساء نصف المجتمع تقريباً فعلى سبيل المثال تشكل النساء وحسب الاحصائيات الخاصة بكل دولة ما نسبته 48.5% في الأردن، البحرين 37.9%،العراق 49.4% ومصر 49.5% من عدد السكان في المنطقة العربية الأمر الذي يوضح إمكانية تأثرها العالية من آثار تدهور خدمات الأنظمة البيئية وذلك من شأنه أن يساهم في تقويض تعزيز الفرص الاقتصادية والاجتماعية في المنطق ويلقي عبئاً ثقيلاً على الامن الغذائي والتنمية الريفية و الخدمات اللازمة و البيئية التحتية.

إن التباين الواضح في مختلف البلدان العربية فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات التي ترعى مختلف نواحي التنمية المستدامة مثل ضمان حيازة الاراضي والارث وحق الانتفاع العادل من شأنه ان يعيق تحقيق الهدف الخامس عشر وضمان اشراك النساء الفعال لتعزيز قدرتهن واستجابتهن لآثار التصحر و الجفاف.

إن النهج التنموي في مختلف الدول العربي والمبني على فرضية ادماج المجتمعات المحلية واصحاب المصلحة في خطط التنمية تعتمد على الذكورية في المشاركة على فرض ضمان وصول المعلومة إلى النساء و خصوصا في المناطق الريفية. مما يؤدي إلى زيادة تعرض الموادر الطبيعية للتدهور السريع وفقدان الغطاء النباتي الطبيعي بسبب اغفال تعليم وتثقيف المستخدم الاساسي للمصادر الطبيعية.

إن تفاقم الهجرة الداخلية والخارجية بسبب تدهور الاراضي ومن أجل ضمان فرص العمل من شأنه ان يفاقم العبء على النساء ويضطر الاطفال وخاصة الفتيات إلى ترك التعليم للعمل في الأنشطة الزراعية لتوفير الامن الغذائي ودخل الاسر بسبب غياب رب الأسرة خارج القرية.

ولعل الاستمرارية في ادارة غير تشاركية وفاعلة للموارد الطبيعية كإزالة الغابات والرعي الجائر وابحاث علمية لا تعي احتياجات النساء من شأنه ان يفاقم مشكلة الفقر بين النساء خصوصاً للاسر التي تعتمد في دخلها وادارتها على النساء.

[4] الاسكو 2008

وبالارتباط بقضايا التغير المناخي فإن احداث تقدماً في تمكين المرأة وتحقيق المساواة يصبح أمراً صعباً نتيجة لتفاقم تداعيات التدهور البيئي على الأمن الغذائي المرتبط بالصحة الانجابية مثلاً من خلال تناول غذائي متوازن وذو تنمية غذائية تلاءم الجنين وصحة الأم الأمر الذي ينعكس سلباً على نسبة الولادات وصحتها.

أهم الفرص المتاحـــة أمـــام المرأة العربيـــة في إطـــار الهدف الخامس عشـــر:

إن طبيعة الاراضي الصحراوية الجافة في منطقتنا العربية وان كانت قاسية وتحدث آثار سلبية الا انها تتيح فرصاً لاستدامة سبل المعيشة التي لا تعتمد على إنتاجية الاراضي بشكل اساسي ويمكن استغلال خصائصها الصحراوية كدفئ الشتاء والمياه الجوفية والأشعة الشمسية في توليد مصادر دخل ثابتة لسكانها. حيث ان المعارف المحلية التي يمتلكها سكان هذه المناطق وبالاخص النساء تعزز ايجاد فرص عمل بديلة وسبل معيشة مستدامة للرعاة وغيرهم من مستخدمي الاراضي الجافة مما يخفف من الضغوطات على الموارد الطبيعية.

إن غايات الهدف الخامس عشر تعزز ايلاء قدر أكبر من الاهتمام لزيادة التركيز على حق الانسان في الغذاء وادارة البيئة ادارة مستدامة لتحقيق الأمن الغذائي من خلال الوصول إلى التعادل في تدهور الأراضي الأمر الذي يشجع على تحسين القدرات التغذوية لمنتجات الأراضي المتأثرة بالجفاف والتصحر واستغلال الأشجار والمحاصيل المتعددة الأغراض في إنتاج الادوية والأغذية ذات الغذائية العالية. وهذا من شأنه ان يسهم في تحسين مؤشرات الصحة كالأمراض التي تصيب الأمهات وتغذية الأطفال والأسرة وبالتالي تعزيز قدرة المقاومة لدى السكان وبالأخص النساء على تحمل الجفاف وعواقب تدهور مصادر الأراضي الطبيعية.

ولعل الغاية 15.9 والمتمثلة في إدماج قيم النظم الإيكولوجية في عمليات التخطيط الوطني والمحلي والعمليات الانمائية واستراتيجيات الحد من الفقر تلعب دوراً كبيراً بناءاً على اتفاقية بيجن في ضمان حصول الأفراد المعنين بصون الموارد الطبيعية وحمايتها على مكافآت مقابل الخدمات البيئية التي يقدمونها حيث أن الاستثمار في الأراضي والذي يضمن تحيقيق الأمن في مجال حيازة الأراضي واستقرار الاسعار وتوفير التعليم وتقديم الرعاية الصحية من شأنه أن يسهم بلفت الإنتباه إلى حتمية مشاركة المرأة لضمان توزيع عادل للمنافع ويكفل الاستدامة البيئية وتوفير الموارد الكافية للمساهمة في تحسين معيشتها والحد من خطورة الهجرة الداخلية والخارجية من أجل الوصول إلى الأمن الغذائي والحصول على المياه.

إن التعادل في تدهور الأراضي من شأنه أن يضمن اشراك جميع أصحاب المصلحة بصورة تشاركية والاستفادة من استراتيجيات المواجهة التقليدية والمعارف المحلية لتعظيم فعالية الاستجابات المجتمعية للنساء في المناطق الريفية الأكثر عرضة لخطورة التصحر والجفاف وذلك بسبب اعتمادهن على المصادر الطبيعية في دخلهن. إن تحقيق التعادل من شأنه أن يضمن مشاركة النساء في تعريف المشاكل وتصميم الأنشطة وتنفيذ المشاريع وتطبيق

السياسات الأمر الذي يضمن افساح المجال أمام النساء في تحديد خياراتهن التنموية والبيئة الملائمة لواقعن مما ينعكس ايجاباً على فعالية برامج التمكين وتوفير فرص دخل أفضل.

آليات القياس والمتابعة المقترحة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة العربية في إطار الهدف الخامس عشر:

إن الأخذ بعين الاعتبار ادماج النوع الاجتماعي يمكنه أن يساهم في الحد من المعيقات التي يمكن أن تواجه تحقيق غايات الهدف الخامس عشر بحلول عام 2030. ومن جهة أخرى، اذا اعتمد المخططون ومتخذو القرار منهج ادماج المرأة في التخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج الهادفة لتحقيق الاهداف الإنمائية، فإن آليات القياس والتطبيق سوف تزداد فعاليتها في المتابعة والتقييم.

ويجب على الدول العربية وبمساعدة الإليات الوطنية المعنية بالمرأة وضع معايير للمتابعة تضمن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة العربية في إطار تنفيذ الهدف الخامس عشر ومراعية للأمور التالية:

1. النساء غائبات بشكل كبير عن الحوار والتخطيط الوطني المتعلق بإدارة الموارد الطبيعية للحد من تدهور الأراضي وفقدان التنوع الحيوي.
2. يعتبر التعادل في تدهور الأراضي من أهم المسائل التي يمكن أن يلعب النوع الاجتماعي دوراً فاعلاً نظراً لأن النساء يمتلكن معارف محلية تساهم في الأمن الغذائي لأسرهن اضافة إلى اتخاذهن لمعظم القرارات الاستهلاكية .
3. ينبغي ان يراعى التمويل العام/ الخاص ما لأنشطة الحد من تدهور الأراضي وفقدان التنوع الحيوي من آثار سلبية على وصول النساء إلى الموارد مثل الأراضي ويعمل على التكيف معها والحد من تدهورها.

وعليه فإن تحقيق محور المساواة في النوع الإجتماعي هو شرطاً أساسياً لتحقيق الهدف الخامس عشر وبذات الوقت ادماج النساء وتمكينهن والاستفادة من معارفهن المحلية في الحد من التصحر يساهم في تحفيف الاعباء على أسرهن ويتيح لهن فرصة الانخراط في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية والتعادل في تدهور الأراضي.

الهدف:15 حماية النظم الايكولوجية البرية وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام ، ومكافحة التصحر،ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ، ووقف فقدان التنوع البيولوجي	
الغاية	الهدف
15-1 ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياة العذبة الداخلية وخدماتها ، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافه ، وضمان استخدامها على النحو المستدام ، وذلك وفقاً للإلتزامات بموجب الإتفاقات الدولية ، بحلول عام 2020	نسبة عدد السكان المخدومين بشبكات مياه آمنة حسب الجنس/العمر/الموقع. نسبة الدول التي لديها نظام قانوني لضمان حصول المرأة على عدالة في ملكية أو استخدام الأراضي. عدد النساء المشاركات في النقاشات على المستوى الوطني والتفاقيات الدولية.
15-2 تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات ، وترميم الغابات المتدهورة وزيادة زرع الغابات بنسبة X على الصعيد العالمي ، بحلول عام 2020 علىX	نسبة النساء/الرجال/الذين لديهم ضمان في حقوق الأرض والمصادر الطبيعية. نسبة المشاريع المنفذة للادارة المستدامة للغابات والمراعي والمراعية للنوع الاجتماعي على مستوى الدولة. عدد خطط الادارة على مستوى الدولة في مجال ادارة الغابات/الجبال/المراعي /والمراعية للنوع الإجتماعي. نسبة السكان دون الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية حسب الجنس.
15-3 مكافحة التصحر ، ترميم الأراضي والتربة المتدهوره ، بما في ذلك الأراضي المتضرره من التصحر والجفاف و الفياضانات و السعي الى تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي بحلول عام 2020	عدد المبادرات والمشاريع المراعية للنوع الاجتماعي وبرامج تمكين المرأة اعتماداً على معارفها المحلية. عدد برامج التوعية في مجال الحد من تدهور الأراضي وتحقيق عالم خالٍ من التدهور والمراعية لبعد النوع الاجتماعي وانعكاس الظاهرة على المرأة. نسبة النساء الملتحقات بالتعليم حسب العمر/الموقع في الريف أو الحضر.

15-4 ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية ، بما في ذلك تنوعها البيولوجي ، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامه بحلول عام 2030	✚ النسبة المئوية للسكان اللذين يقل دخلهم عن خط الفقر حسب نوع الاسرة/التعليم . ✚ حصة النساء من الوظائف المدفوعة الأجر في القطاع الزراعي وغير الزراعي. ✚ النسبة المئوية للهجرة من الأرياف إلى المدن وخارج الدول حسب الجنس/العمر/الموقع. ✚ نسبة استهلاك الطاقة الغذائية حسب الجنس/العمر/الموقع. ✚ عدد خطط الادارة على مستوى الدولة في مجال إدارة الغابات/الجبال/المراعي والمراعية للنوع الاجتماعي.
15-5 إتخاذ اجراءات عاجلة و هامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية ، ووقف فقدان التنوع البيولوجي ، والقيام بحماية الأنواع المهددة ومنع إنقراضها بحلول عام 2020	✚نسبة المبادرات الوطنية التي تدرب النساء على استخدام مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لرفع وعيهن حول الأنواع المهددة بالإنقراض . ✚نسبة المشاريع المعتمدة على تقييم المعارف المحلية. ✚نسبة الهجرات بسبب التدهور البيئي حسب الجنس/العمر/الموقع. ✚نسبة البرامج والدورات حسب الجنس والمستهدفة للمجتمع المحلي حول الموائل الطبيعية ووقف التدهور البيولوجي.
15-6 كفالة التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية ، وتعزيز سبل الوصول الى تلك الموارد .	✚نسبة عدد السكان المخدومين بالمنافع للموارد المبنية حسب الجنس/العمر/الموقع. ✚نسبة المشاريع المعتمدة على تقييم المعارف المحلية للمجتمعات المحلية حسب العمر/الجنس/الموقع. ✚نسبة المسؤولين من الدولة /القطاع العام المدَّربين سنوياً على حقوق الانسان والقانون النساني للنساء والرجال.

	➢ نسبة النساء المستخدمات لتكنولوجيات ادارة الموارد الطبيعية والمبنية حسب نسبة التعليم. ➢ نسبة النساء الملتحقات بالتعليم. ➢ نسبة الأمراض المنتشرة حسب الجنس/العمر /الموقع والمرتبطة بتدهور الأنظمة البيئية.
15-7 اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات و الحيوانات و الإتجار فيها ، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعه ، على مستويي العرض والطلب على السواء.	➢ عدد برامج التوعية في مجال الأنواع المحمية والحد من الصيد الجائر والمراعية لبعد النوع الاجتماعي. ➢ نسبة النساء في الوصول إلى الاسواق والتجارة بمنتجات الصيد. ➢ نسبة المشاريع المستهدفة تحسين الدخل للمجتمعات المحلية المعتمدة على الموارد الطبيعية والمراعية لإحتياجات النساء في المنطقة.
15-8 إتخاذ التدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية الى النظم الإيكولوجية للأراضي و تقليل أثر ذلك الى حد كبير ، و مراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها بحلول عام 2020	➢ نسبة البرامج والدراسات حسب الجنس والمستهدفة المجتمع المحلي والحكومات حول الانواع الغريبة الغازية والمهددة للأنظمة البيئية . ➢ نسبة المشاريع المراعية للنوع الاجتماعي بغرض حفظ الانواع النادرة وتقليل آثار الانواع الغريبة.
15-9 إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني و المحلي ، والعمليات الإنمائية ، واستراتيجيات الحد من الفقر والحسابات ، بحلول عام 2020	➢ عدد النساء في المواقع القيادية في التخطيط البيئي على المستوى المحلي والوطني. ➢ نسبة استخدام الطب التقليدي على المستوى المحلي والوطني مراعية النوع الاجتماعي في البيع والتداول. ➢ نسبة الدول التي لديها نظام قانوني لضمان حصول المرأة على عدالة في الملكية او

	استخدام الارض. - عدد برامج التدريب و التوعية التي نفذت على المستوى الوطني بهدف ادماج النوع الاجتماعي في استراتيجيات الحد من الفقر والحسابات.
15-أ حشد الموارد المالية من جميع المصادر و زيادتها زيادة كبيره بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وإستخدامها إستخداماً مستداماً	- نسبة النساء اللاتي لديهن فرص الحصول على قروض لمشاريع بيئية. - نسبة المشاريع المنفذة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الايكولوجية والمراعية للنوع الاجتماعي على المستوى المحلي والوطني.
15-ب حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامه للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة ، بما في ذلك حفظ الغابات و إعادة زرع الغابات .	- نسبة عدد النساء المستفيدات من مصادر الغابات والمراعي. - نسبة النساء في المواقع القيادية على المستوى المحلي /الوطني لادارة الغابات وتأهيلها. - نسبة الخطط الوطنية المراعية للنوع الاجتماعي في مجال ادارة الغابات. - نسبة المشاريع الوطنية لتأهيل وحفظ الغابات والموجهة إلى ادماج وتمكين النساء.
15-ج تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والإتجار بها ، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي الى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة .	- عدد النساء في المواقع القيادية في التخطيط البيئي. - نسبة المشاريع والخطط الوطنية الموجهة للنساء للمساهمة في تأهيل خدمات النظم البيئي. - النسبة المئوية للهجرة الداخلية والخارجية حسب الجنس/العمر/الموقع. - نسبة النساء اللاتي لديهن فرص الحصول على قروض ومشاريع بيئية. - نسبة النساء الملتحقات بالتعليم حسب العمر.

التوصيات لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة العربية في إطار الهدف الخامس عشر:

لقد أكدت اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والتنوع الحيوي إلى ضرورة إقامة شراكات شاملة التخصصات تكفل مشاركة مستخدمي الأراضي والحكومات والهيئات الاقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمجتمعات مع ضرورة التركيز على تعزيز دور الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في محور جميع عمليات الاستصلاح وضرورة ابقاء موضوع تمكين المجتمعات وتسهيل مشاركة المزارعين وسكان المناطق القاحلة وبالأخص النساء والشباب.

الحكومات:

على الحكومات ادراك ما يلي لضمان تحقيق المساواة وتمكين المرأة لتخفيف من أثر التصحر.

- **يجب الايمان بأن المرأة والرجل عوامل للتنمية** :-وذلك من خلال اتباع نهج شامل بإقامة شراكات شاملة التخصصات تكفل ادماج النوع الاجتماعي والاعتماد على المعارف المحلية التي يمتلكها كل من المرأة والرجل من أجل الحد من آثار تدهور الأراضي وتحقيق العدالة فيها.
- **تمويل الاستراتيجيات والآليات التي تضمن مشاركة المرأة أمر أساسي:-**
  - ويمكن أن يتعزز من خلال انشاء نظام عمل لزيادة تعزيز مساهمة المجتمع المدني الفعلية في تقليل آثار التصحر .
  - دعم مراكز التنسيق الوطنية وتشجيعها للسعي قي تحقيق اقامة شراكات تضمن ادماج النوع الإجتماعي وتحقيق أهداف بينجن.
- على الحكومات دعم الابحاث المتعددة بشأن مخاطر الجفاف والعلاقة بين الجوع /العطش وندرة المياه وتدهور الأراضي والمسائل المتعلقة في حيازة الأراضي من أجل المساعدة في تقديم حوافز للمزارعين وسكان المناطق الريفية والقاحلة لضمان المحافظة على النظم الإيكولوجية كالغابات والمراعي وتعزيز قيم الخدمات التي تقدمها هذه الأنظمة.
- على الحكومات إعتماد توصيات مؤشر بينجن الدولي المعني بالمرأة والتصحر وعلى تحديد الأهداف الواضحة من أجل تمكين المرأة من المشاركة على قدم المساواة وتخفيف أعباء التصحر وفقدان التنوع الحيوي على مستوى معيشتها وخصوصاً في المناطق الريفية.
- تمكين حقوق الوصول إلى خدمات النظام البيئي:- لقد أدى استملاك الاراضي من قبل الدولة في معظم البلدان العربية واتاحتها للاستخدامات غير مستدامة إلى انهيار الحوكمة التقليدية للموارد

الطبيعية والاضرار بحقوق ادارة الغابات والري التي ساعدت سابقاً على حماية تلك الادوار الاجتماعية والاقتصادية لهذة الأنظمة البيئية لذلك ينبغي إعادة إحياء النظم التقليدية لادارة الأنظمة البيئية (كالرعوية) مثلاً لتمكين السكان المحلين من حق حيازة الاراضي واستخدامها وتحسين حوكمة مواردها الطبيعية وإيلاء اهتمام خاص بالنساء لافتقارهن للأدوات اللازمة لممارسة هذا الحق.

تستوجب إستدامة إدماج النوع الاجتماعي وجود فوائد اقتصادية مباشرة تعود بالنفع على مختلف فئات المجتمع وبالأخص النساء.

منظمات المجتمع المدني:

إن الدور الأكبر يقع على عاتق منظمات المجتمع المدني من خلال تنفيذها للمشاريع التي تضمن اشراك النساء في كافة المراحل وذلك لضمان حسن التعامل مع القضايا المتصلة بانخراطهن في الادارة المجتمعية للموارد الطبيعية وعليه فإن منظمات المجتمع المدني يجب أن تساهم في تنفيذ حملات توعوية تهدف إلى تعزيز دور النساء ومعارفهن التقليدية في تحقيق الادارة المستدامة وذلك من خلال عرض للحالات الدراسية الناجحة للمبادرات التي عمدت إلى ادماج النساء في التخطيط لادارة الموارد الطبيعية.

ولعل الأنظمة البيئية التقليدية القديمة في منطقتنا العربية كنهج الحمى/اجدال من شأنها ضمان الحد من تدهور الأراضي وتعزيز نهج المساواة والعدالة من خلال المساهمة في اصلاح غطاء النباتات الأصلية وايلاء الاهتمام الخاص بتوفير حقوق الوصول للمجموعات المهمشة والنساء.

على منظمات المجتمع المدني أن تساهم في انشاء قواعد البيانات المراعية للنوع الاجتماعي والشبكات الخاصة المتعلقة في مكافحة التصحر والمحافظة على التنوع الحيوي، الأمر الذي يضمن تحقيق التبادل المثمر والفعال للمعارف والخبرات بين البلدان العربية وعلى مستوى الدولة.

المساهمة مع الحكومات في العمل على التنمية الريفية من أجل تحقيق مزيد من التقدم نحو التنمية المستدامة لتعزيز الاهداف الانمائية والحد من الفقر والجوع وتمكين المرأة وذلك من خلال زيادة الاهتمام ببناء قدرات النساء في الارياف مع ضمان التطور المستمر لزيادة فرصهن في الحصول على عمل لضمان تعزيز استجابتهن للتغيرات في الموارد الطبيعية وآثار التصحر وتدهور الغطاء النباتي.

الآليات الوطنية المعنية بالمرأة:

تلعب الآليات الوطنية المعنية بالمرأة دوراً هاماً في مساعدة الحكومات على تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة التصحر والتنوع البيولوجي من خلال :

❖ ضرورة دمج أولوياتها في برامج العمل الوطنية المتعلقة في قطاع الزراعة وتربية المواشي وتخطيط استخدامات الاراضي والمياه وتنمية مناطق الغابات والمناطق الريفية لضمان ادماج النوع الاجتماعي وتعزيز دور المرأة في ذلك.

❖ إقامة شراكات مع القطاعين العام والخاص من أجل إتاحة فرص ادماج النوع الإجتماعي وتمكين المرأة في إدارة الغابات والمراعي لضمان تحسين دخلها ومستوى معيشتها.

❖ المساهمة في تعزيز المعارف التقليدية للنساء وترويجها عند متخذي القرار واعتمادها كأحد المعايير الأساسية لقياس مدى تمكين المرأة في إدارة الموارد الطبيعية للحد من آثار التصحر و الجفاف.

❖ المساهمة في بناء قدرات المؤسسات لتصبح قادرة على ادماج اعتبارات النوع الاجتماعي في عملية التخطيط للمراعي وادارة الغابات على مختلف المستويات وتطوير شبكات حماية اجتماعية معينة تعمل على تمكين النساء.

❖ المساهمة في تحسين جمع واستخدام البيانات المصنعة حسب النوع الاجتماعي المتعلقة بالمراعي والغابات لضمان فعالية مؤشرات القياس ودعم متخذي القرار بضرورة تمكين النساء للحد من آثار التصحر التي تواجه مختلف الدول العربية.

تمثل النساء عوامل هامة من خلال القيام بإدارة الموارد الطبيعية بل حتى كربات بيوت ، وهن يحتجن إلى مزيد من التمكين كمعينات رئيسيات وقائدات في إستعادة الانماط القديمة للمياه الرعوية وتحسين مستوى المعيشة

المصدر: فداء حداد –ادماج النوع الاجتماعي في إدارة المراعي 2013

المـــــراجـــع

المراجع باللغة العربية:

*اتفاقية مكافحة التصحر-2007-نتائج السنة الدولية للصحارى والتصحر.

*فداء حداد ،ادماج النوع الاجتماعي في ادراة المراعي –الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة 2013.

*المنظمة العربية للتنمية-دراسة حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي-2003.

*تقرير اجتماع التنفيذ الاقليمي التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا_ الاسكوا 2008.

المراجع باللغة الانجليزية:

* UNEP, 2002, Global Environment Outlook3.

*FAO, Land degradation Assessment in Dry lands website: http://www.fao.org/net/lada/gladis/glad_ind/.

*UNDP, 2006 Global Environment Outlook.

Population Reference Bureau, 2005, population trends and Challenges in the Middle East and North Africa.

*Arab organization for Agricultural Development website:http:www.aoad.org/.

*IUCN, 2015, West Asia Dry Land and Gender Situation.

*The Arab Human Development Report on Population pressures and Desertification.VOL35, no3 2009.

ملاحظات